مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التخطيط التأشيري (الإطار النظري والعملي)
اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، د. محمد صقر، باسل سلامة.
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4067
تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 15:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

التخطيط التأشيري (الإطار النظري والعملي)

الدكتور نور الدين هرمز*
الدكتور محمد صقر**
باسل سلامة***

(تاريخ الإيداع 28 / 5 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/7/12)

□ الملخّص □

سوف نستعرض في هذه الدراسة أسلوب التخطيط التأشيري الذي يعتبر أحد الأساليب المستخدمة في إدارة الاقتصاد الوطني وإيجاد نوع من التعاون بين الدولة والقطاع الخاص للوصول إلى أكبر درجة من التفاهم والانسجام الذي يصب في تحقيق مصلحة الاقتصاد الوطني وتتضمن هذه الدراسة قسمين :

– الجانب النظري لهذا الأسلوب: حيث سيتم تبيان ماهية التخطيط التأشيري، ومدى مواكبته للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد، بالإضافة إلى النظريات الاقتصادية التي تدعم هذا الأسلوب.

– الجانب العملي الذي يتضمن التجربة الفرنسية في تطبيق هذا الأسلوب: حيث نبين فيه تطور الخطط الفرنسية وطرق تطبيقها لهذا الأسلوب واستخلاص الطرق التي يعتمد عليها هذا الأسلوب من الناحية العملية، وما الذي يحتاجه هذا الأسلوب من إعداد الخطط الاقتصادية في فرنسا.

كلمات مفتاحية: التخطيط التأشيري، القطاع الخاص، الخطة الاقتصادية، السياسات الاقتصادية، التنبؤ.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
**أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد والتخطيط اختصاص الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

Indicative Planning
Theoretical and Practical Framework

Dr. Nour aldeen-Hurmoz•
Dr. mohammed saqer **
Bassel Salamah••*

(Received 28 / 5 / 2007. Accepted 12/7/2007)

□ ABSTRACT □

In this study we expose the style of indicative planning which is considered one ways employed in managing national economy. It can also help us to find a kind of co-operation between the government and private sector in order to achieve the greatest degree of harmony and understanding which will do good for national economy.

This study includes two parts. In the theoretical part, we see what is indicative planning, and extent to which it goes with economic and social mutations in the economy, in addition to economic theory which backs this style. In the practical part, we include the development of French plans, and the methods using this style and decocting the methods, on which this style depends from practical way, and what is need to set up French plan.

Keywords: Indicative Planning, Privet sector, Economic plan, Economic policies, Prediction

• Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
•Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
•• M.A. Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

في ظل تزايد دور القطاع الخاص في جميع الاقتصاديات العالمية، خاصة الدول النامية وفي ظل تزايد الطروحات القائلة بضرورة تحرير الاقتصاد من كل أنواع التدخلات كان لابد من إيجاد أسلوب من التنظيم الاقتصادي المرن ويقوم بالحد من التقلبات الاقتصادية التي تعطل الاقتصاد القومي ويقوم على حماية جميع الفعاليات الاقتصادية فيه من خلال التعاون الإيجابي دون إكراه أو إجبار بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة لهذه الفعاليات من أجل درء الأخطار غير المرغوب فيها ويسمح بتحقيق أفضل النتائج.

أهمية البحث وأهدافه:

حدثت تغيرات في توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية تجلت في اعتماد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يتطلب نوعاً جديداً من التخطيط التأشيري وأهمية هذا البحث تتجلى في تبيان ما هو المقصود بالتخطيط التأشيري وكيفية إعداد الخطط الاقتصادية التأشيرية والنظريات الداعمة له والتطبيق العملي من خلال استعراض التجربة الفرنسية الرائدة في ذلك.

منهج البحث:

بما أننا نقوم في هذا البحث بشرح ماهية التخطيط التأشيري وآلياته ونوضح النظريات التي قام على أساسها والداعمة لهذا الأسلوب، وأيضا نشرح الأساليب التي يعتمد عليها في تنفيذ طرقه في التنسيق بين مختلف القطاعات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح ذلك، ولبيان فاعلية هذا الأسلوب وطريقة عمله من الناحية العملية اعتمدنا على ذكر إحدى التجارب العالمية التي طبقته، ولذلك اعتمدنا المنهج التاريخي.

النتائج والمناقشة:

الإطار النظري:

أولا: تعريف التخطيط التأشيري:

قد تتعدد التسميات والتقسيمات بالنسبة للتخطيط الاقتصادي، وذلك حسب الغرض منه والمدة الزمنية والهدف والنظام الاقتصادي المتبع ....الخ.

لكن نحن بصدد التعرف على نوع واحد من هذه الأنواع ويعتبر الآن أكثر الأنواع تداولاً داخلياً ودولياً ،بعد فشل النوع الآخر (الإلزامي) وتزايد الاهتمام باقتصاد السوق وانتشار ظاهرة الخصخصة وتوسع وصفات البنك الدولي في الدول المتخلفة من أجل التحول نحو اقتصاد السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص للسيطرة على الاقتصاد .

ولكي لا يتم ذلك دون تنظيم وتخطيط فيعتبر هذا النوع الأكثر ملائمة مع التوجهات الجديدة نحو اقتصاديات السوق.

سوف نورد بعض وجهت النظر في تعريف التخطيط التأشيري ومن ثم نحاول التوصل إلى تعريف شامل يضم مختلف العناصر.

ونبدأ بمن يقول إن التخطيط التأشيري هو عبارة عن تخطيط غير مباشر يتم عن طريق الترغيب لا عن طريق التوجيه[1].

ونلاحظ أن هذا التعريف يركز على ميزة الترغيب والتوجيه لهذا الأسلوب ويبدو أن هذا التعريف غير واضح ولمزيد من المعرفة نورد التعريف الآتي:

التخطيط التأشيري عبارة عن تنسيق الأنشطة ووضع قواعد إرشادية مستقبلية تساعد على التقليل من المخاطر وعدم التأكد وتعمل على ترشيد القرارات الإفرادية والإجمالية وتتم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار ديمقراطي تشارك فيه كل الأطراف المسؤولة عن التنفيذ[2] .

ونجد أن هذا التعريف يضم عناصر أكثر من سابقه حيث نرى أهمية التنسيق بين الفعاليات المختلفة بالإضافة إلى وضع ضوابط للمستقبل من أجل التقليل من المخاطر وكل ذلك يتم بشكل ديمقراطي تشارك فيه جميع الفعاليات.

وهناك من يعتبر هذا النوع عبارة عن أسلوب علمي منظم لإدارة وتنظيم وتوجيه ومراقبة فعاليات الاقتصاد الوطني بواسطة المؤشرات والسياسات والحوافز وإطلاق حرية المنافسة من أجل رفع مستوى كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتقليل التكلفة وتحسين الجودة وزيادة قدرة الدولة على النمو وهو يجمع بين إدارة الدولة ودورها في رسم الاستراتيجيات من جهة وإدارة آليات السوق من جهة[3] .

ويضيف هذا التعريف استخدام السياسات الاقتصادية في عملية التوجيه بالإضافة إلى الدور الكبير للدولة في عملية رسم الاستراتيجيات للاقتصاد الوطني.

ويوافق التعريف التالي على ما ذكرناه في التعريف الثاني بضرورة التنسيق حيث يعتبر أن التخطيط التأشيري عبارة عن أسلوب أو منهج يقوم بوظيفة التنسيق[4] .

والتعريفان الآتيان يبرزان ضرورة تحديد المهام لكل من القطاع العام والخاص مع الاعتماد الأكبر على الثاني واللجوء إلى توجهات السوق في إعداد الخطة والالتزام بالقوانين والتشريعات لمنع الاحتكار وإبراز دور الدولة في كل ذلك.

فالأول يقول إن التخطيط التأشيري هو وضع خطة اقتصادية تبين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يصبو المجتمع لتحقيقها بالاعتماد بصورة أكبر على القطاع الخاص مع إبراز الأنشطة التي تجند النمو الاقتصادي وأدوات السياسة الاقتصادية التي سوف تستخدم، وكذلك الحوافز التي تقدم للأنشطة المرغوب فيها والروادع التي سوف تفرض على الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعيا[5].

والثاني يعبر عن انتفاء الأسلوب الإلزامي في الخطة ، مع اعتماد مؤسسات المجتمع كافة بتوجهات السوق سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو الاستثمار أو غير ذلك من عناصر ومكونات الخطة ،مع التأكيد على دور الدولة كمراقب للنشاط الاقتصادي من النواحي القانونية ومنع الاحتكار ونظام السوق ومؤسساته والتزامها بالقوانين والتشريعات المنظمة لذلك[6] .

ويبدو أن للسياسات الاقتصادية أيضاً دوراً كبيراً في هذا النوع من التخطيط مضافاً إليها نظام للحوافز من أجل التأثير على القرارات الاقتصادية وهذا ما يؤكده التعريف الآتي:

التخطيط التأشيري هو أسلوب يقوم على تفعيل دور السياسات العامة ومنظومة الحوافز في التأثير على القرارات الاقتصادية للقطاعات المختلفة وعلى تبني نظام فعال للمراقبة.

أما من وجهة نظر تعليمية فنرى أنه على الخطط أن تؤدي دورها عن طريق إحداث تغيير في المهام والوظائف التي يعمل النظام (سواء أكان في مجال الاقتصاد أو حتى التربية والتعليم)على تحقيقها ولكن بشكل تدريجي وبطيء وهذا شيء مهم جداً، ولكن هذا التعريف يفتقر إلى الكيفية التي سوف يتم فيها هذا التغيير حيث يعبر عنه ما يأتي:

التخطيط التأشيري عبارة عن إعداد الخطط وتنفيذها ضمن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم مكتفياً بإحداث التغيير في الوظائف التي يؤديها النظام ، آخذا بمبدأ التطور البطيء والإصلاح التدريجي.

ونلاحظ من التعاريف السابقة أن كل تعريف يتضمن عنصراً مختلفاً عن غيره ونرى أن هذه العناصر جميعها يجب أن توجد ضمن تعريف واحد.

وعليه يمكننا تعريف التخطيط التأشيري على أنه أسلوب علمي في إعداد الخطط وتوزيع الموارد، من خلال التنسيق بين الأنشطة المختلفة بشكل ديمقراطي، مع إبراز دور كل قطاع من أجل تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية،من خلال الاعتماد الأكبر على القطاع الخاص، دون إلزام مستخدماً السياسات الاقتصادية في الترغيب والتوجيه المطلوب، بالإضافة إلى الإقلال من المخاطر المستقبلية وعدم التأكد باستخدام أسلوب التنبؤ، واعتماد نظام فعال للمتابعة والرقابة مستفيداً من الإمكانات الموجودة لدى الدولة ودورها المهم في تحقيق ذلك .

ثانيا: النظريات الداعمة:

أول ما ظهر التخطيط التأشيري (كما هو معروف) وطبق في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد دعم كغيره من الأساليب والتوجهات الاقتصادية المختلفة بنظريات اقتصادية شكلت الأساس النظري لهذا التخطيط وكما يقول Masse إن التخطيط عملياً (في فرنسا) سبق النظرية .

بمعنى أنه طبق على أرض الواقع، ومن ثم ظهرت النظريات الداعمة والمفردة له.

وهناك نظريتان رئيستان تدعمان التخطيط التأشيري، وهما [7] :

1.نظرية التخطيط التوضيحي (التأشيري): وهي مهتمة بمشكلة الاضطرابات

2.نظرية توقعات الطلب: وهي نظرية النمو

1.نظرية التخطيط التوضيحي (التأشيري):

وقد طورت وظهرت هذه النظرية على يد Masse في فترة التحرر الفرنسية بين أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات.

وهي تقوم على علاقة مفترضة ومكملة لبعضها (مكتملة) بين الخطة واقتصاد السوق.

وإن حالات فشل السوق، الناتجة عن نظام الأسعار (أي فشله في تحمل مشكلة الكفاءة)، يعود إلى وجود وجهات نظر مختلفة لصانعي القرار حول المستقبل[7].

بمعنى أن النظرية هنا تركز على توحيد وجهات النظر حول المستقبل في إطار خطة واحدة تقود الفعاليات الاقتصادية المختلفة بأقل الخسائر الممكنة والمتوقعة.

فإن هذه النظرية تعمل على إعداد توقعات مستقبلية للاقتصاد ككل أو لأحد فروعه، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الكبير والهائل الذي يساعد على إعداد تلك التوقعات، من أجل تخطيط الاستثمارات على المدى الطويل والقصير ، وذلك بعد تنسيق التوقعات وتوزيع المسؤوليات على المستوى الوطني .

وتقول النظرية بأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال العمل كمجموعة واحدة ، وأيضاً من خلال تبادل المعلومات بين جميع أوجه النشاط الاقتصادي في الوطن ، بحيث يزال التضارب بين الخطط المستقبلية المعدة لجميع فروع الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى استعمال المصادر الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة.

فإن النتيجة المأخوذة من الخطة في هذه الحالة هي إقناع رجال الأعمال على اتخاذ القرارات الاستثمارية المتلائمة مع الخطة والمتناسقة مع التوقعات التي تساعد على الإنتاج الأمثل.

وقد تم نقد هذه النظرية من قبل عدد من الاقتصاديين ويمكن تلخيص ذلك بما يأتي:

1.انتقد لوتز Lutz عدم القدرة على جمع وجهات النظر المختلفة للأفراد حول قرار واحد وحول وجهة نظر مشتركة بما يخص المستقبل، خاصة أن مشكلة تجميع وجهات النظر هذه تظهر عند الانتقال من توقعات الشركات إلى توقعات الفرع الاقتصادي ومن توقعات الفرع إلى التكتلات الأكبر بالإضافة إلى أن هذا تجميع القرارات والتوقعات سوف يغيب المنافسة التي هي أساس في اقتصاد السوق، مما يؤدي إلى مشاكل كارثية على النظام.

وقد تم الرد على ذلك من أنصار النظرية بإمكانية اعتبار التخطيط امتداد منطقي لتنبؤ نشاط الشركات ،وذلك التجمع يمكن أن ينجز بشكل واضح، وأيضاً القيام بدراسة تسويقية على نطاق أوسع تشمل الوطن بكامله.

2.أما الانتقاد الثاني كان من قبل ريتشارد سون حيث اعتبر أن التقسيمات الكثيرة سوف تؤدي إلى أن التوقعات المطلوبة لن تعطي الفائدة الكاملة والمرغوب فيها للشركات ، وإنما سوف تكون فائدة قليلة وغير مجدية، وخاصة في حال عدم القدرة على تجميع وجهات النظر المشتركة.

ويفضل ريتشارد سون العمل على تعدد وجهات النظر فيما يخص القرارات حول المستقبل.

3.وقدم انتقاد آخر من قبل المدرسة النمساوية من قبل (ي. ج. هايكس وورك)[8]

ويتعلق بتدفق المعلومات حيث إن الحكومة لا تستطيع أن تضمن تدفق تلك المعلومات أكثر من السوق ذاته.

وتم الرد أنه في عملية تجميع المعلومات تستخدم المهارات والموازين الاقتصادية التي تؤمن ذلك بكفاءة.

ولكن تم تطوير هذه النظرية من قبل Meade وذلك اعتماداً على الانتقادات التي طالتها نظرية Masse، خاصة فيما يتعلق بحصة السوق، حيث تقول إن التخطيط لا يجب أن يكون مقسماً من الفروع إلى مستوى الشركات.

وأيضاً جدل Lutz حول أن أي تنبؤ جماعي سوف يكون مستنداً على نموذج معقد جداً مستحيل الصياغة عملياً. ولكن الحل هو بافتراض أن كل قطاع يقوم بدوره كأنه شركة واحدة. وفيما يتعلق بما سمي بالمخاطر كان الحل أن كل شخص يمكن أن يواجه ذلك من خلال التفريق بين نوعين من المخاطر: آ.السوق ب.البيئي

فالأول يمكن إزالته وتخفيفه عن طريق التخطيط التأشيري ، أما الثاني فهو يترك لقرارات الأفراد ويمكن حله بعملية التأمين حول كل خطر من هذا النوع .

ومن الإضافات التي قدمها Meade وأظهرها للعيان بأن الخطة يجب أن تكون خاضعة للامتداد والتنقيح والحساب المستمر وتوفير المعلومات الجديدة كلما أصبحت متوفرة مما يساعد على إزالة الشكوك بشكل أفضل.

2 . نظرية توقعات الطلب:

يمكن القول إن هذه النظرية تشبه نظرية التخطيط التأشيري من حيث إنها لا تعتمد على الإلزام والتدخل المباشر.

وأوجدت هذه النظرية من قبل Beckrman والتي تشير إلى أن نسبة النمو القابلة للإنجاز وحيدة وتعتمد جزئياً على الدرجة التي يتوقعها رجال الأعمال لنسبة النمو.

وحجة Beckrman أن معدلات النمو المختلفة بين اقتصاديات السوق المتنوعة تنتج عن النسب المختلفة لتوظيف عوامل الإنتاج وتلك الاختلافات عامل مهم في زيادة نسبة معدل الإنتاج.

وهو يؤكد أن توقعات الطلب مهمة في توضيح الاختلافات في معدلات نمو الإنتاج حيث إن تلك التوقعات تؤثر على النمو، خاصة إذا كانت تلك التوقعات أكيدة فإنها ستحفز لبذل جهد أكبر في توسيع الطاقة الإنتاجية من خلال معدل استثمار أعلى ومن خلال التحسينات في معدل أنتاج العامل الذي يعتبره الأهم في تقرير التوقعات الأكيدة والموثوقة .

وقد انتقدت هذه النظرية بالعديد من النقاط حيث أشير إلى أن الدليل بأهمية توقعات الطلب ليس قوياً ونهائياً.

كما بولغ بقياس عوامل أخرى مثل: التعليم، الكفاءة الإدارية، وعلاقات العمل.

وأيضا أن رفع معدلات التوقعات هو المسؤول عن اتخاذ قرارات الاستثمار الذي قد ينتج عنه زيادة في الطلب على رؤوس الأموال، مما قد يولد تضخم ما لم يمنع أو يخفض الاستهلاك حتى يزداد الإنتاج بما فيه الكفاية لتزويد النمو السريع للاستهلاك بالإضافة إلى الاستثمار.

ولكن حل هذه المشكلة بأن يتم إقناع رجال الأعمال بأن استثماراً أعلى الآن يكون مبرراً وضرورياً، وذلك لأنه يدل على أن استهلاك أقل الآن هو استهلاك أكثر لاحقاً.

وقد قدمت إلى هذه النظرية إضافة من قبل هارود حيث أكد أن التخطيط التأشيري يحتاج ، بالإضافة إلى رفع المستوى العام للتوقعات ، إلى سياسات مالية ونقدية من أجل تزويد الشروط الصحيحة للنمو .

كما تستعمل هذه السياسات لإنجاز مستوى مستقر من الطلب الكلي يكون له تأثيرات ظرفية على الاختيار الأكفأ للمشاريع الاستثمارية.

ثالثا: أساليب التنسيق والتنفيذ (التخطيط التأشيري):

بناءً على ما سبق يمكن أن نستنتج من تلك النظريات ثلاثة أساليب تخدم عملية التنسيق في التخطيط التأشيري وتسهم في تطبيقه وهي:

1.أسلوب التنبوء[9] :

ويعد أبسط المناهج الثلاثة للتخطيط التأشيري ويطلق عليه التخطيط التأشيري البحت، وذلك لأنه لا يشتمل على أساليب وأدوات التنفيذ للخطة التأشيرية ولا يحدد أي مسؤوليات تنفيذية أو روابط لوحدات النشاط الاقتصادي .

حيث يعطي التخطيط التأشيري في ظل هذا المنهج صورة متوقعة للوضع أو الحالة في المستقبل، وبذلك يعمل على تدفق المعلومات والبيانات بصورة بحوث لاتجاهات السوق على النطاق القومي إلى وحدات النشاط التي تسترشد بها في اتخاذ القرارات ، خاصة أن نظام الأسعار لا يمكن أن يكون موجهاً فعالاً لإزالة عدم التأكد الذي يلازم الاقتصاديات المختلطة.وهنا يقدم هذا الأسلوب ثلاث طرق لحل مشكلة عدم التأكد مستنبطة من النظريات السابقة.

أولا: حصر وجمع وإعداد البيانات والمعلومات المتعلقة بالاتجاهات المستقبلية لأجزاء وقطاعات وفروع الاقتصاد القومي مشتملة على الأهداف المستقبلية لوحداته الإنتاجية[4] .

ثانيا: جعل التوقعات والخطط الجزئية للأفراد ووحدات النشاط الاقتصادي توقعات كلية متماسكة ومترابطة منطقياً في إطار كلي وقومي متناغم ومنسق.

ثالثا: إعداد وتحديد وتوصيف الأهداف المرجوة مثل معدل نمو الدخل القومي والتوازنات الداخلية والخارجية.

ويستفيد هذا الأسلوب من التطورات الحديثة والكبيرة في الأدوات المستخدمة في التخطيط التأشيري ويفضل أن يتم إعداد التوقعات باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي، وطبيعي أنه كلما كانت تلك التوقعات أكثر دقة وساعد ذلك في بناء صورة ناجحة عن مستقبل الاقتصاد القومي يتصف بالشفافية ومرتبطة بتحقيق الأهداف المرجوة .

وكما ذكرنا فرغم افتقار هذا الأسلوب إلى الأدوات التنفيذية للخطة ولكنه من خلال إعداد تنبوء متناسق يمكن إعداد نموذج مناسب للتنسيق بين الوحدات ، ولكن لا يمكن أن يكون ضامناً لذلك التنسيق.

أي بمعنى استجابة الوحدات لتلك البيانات ليست أكيدة، وذلك تبعاً لمساهمة كل وحدة في الناتج المتوقع لكل قطاع، وإنما يحتاج إلى مساعدة من السياسات والأدوات الاقتصادية الأخرى لضمان التنسيق الفعال، فهناك قلق على التطبيق العملي والنتيجة، حيث إنه ليس هنالك بالمناسبة أي تنسيق وهذا هو ضعف هذه الطريقة .

وهنا يأتي دور الأساليب الأخرى التي سنذكرها تباعاً.

2.أسلوب السياسات الاقتصادية [9] :

تستخدم التنبؤات المناسبة في عملية التخطيط التأشيري كإطار لدراسة وتحليل العلاقات بين الأهداف الموضوعة وأدوات السياسة الاقتصادية .

فإن النتائج التي نحصل عليها من عملية التنبوء تعتبر مؤشراً مهماً في رسم السياسات الاقتصادية التي ستعتمد في عملية التخطيط والتوجيه والقرارات السياسية القابلة للتنفيذ[4].

و هنا يتم محاولة شيئيين :

الأول مباشر : إنها تنسق وضع السياسات الحكومية ضمن نموذج مقرر مسبقاً للاقتصاد .

الثاني غير مباشر: بحيث تستفيد جميع الفعاليات الاقتصادية المختلفة من توجهات السياسات الحكومية

ولقد عبر J.Tinbergain عن منهج (السياسات الاقتصادية) في نظرية السياسة الاقتصادية الكمية كما يأتي: ((تعطى الأهمية لدور التخطيط في تجميع السياسات المختلفة لقطاعات الدولة المتعددة والتي لا تكون في أغلب الأحوال متكاملة أو مستقلة في إطار نموذج مترابط وكذلك لتنسيق السياسات المختلفة في ضوء مجموعة محددة لأهداف السياسة الاقتصادية))

بمعنى آخر يتم تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق الدولة والقطاع الخاص حيث اعتماد الإلزام في الأول بعد أن تجمع سياسات القطاعات المختلفة بشكل مترابط ومتناسق فيما بينها دون وجود تضارب ومن ثم اعتماد الأسلوب غير المباشر في الثاني عن طريق استخدام السياسات الاقتصادية المناسبة التي توجهه نحو تحقيق أهداف الاقتصاد القومي .

3.أسلوب الشركات[9]:

ويعتمد هذا الأسلوب بالدرجة الأولى على المداولات والمشاورات والمساومات بين مختلف القوى المؤثرة ذات المصلحة في النشاط الاقتصادي والخدمي من جهة والحكومة من جهة أخرى وذلك فيما يتعلق بسلوكهم وتوجهاتهم المستقبلية .وبما أن التخطيط التأشيري يطبق في إطار اقتصاد مختلط، فإن هذا الأسلوب يعمل على التنسيق على مستويين:

الأول :في مستوى الاتجاه العام حيث ينشد تنسيق سلوك المجموعات الاقتصادية (مثل المشاريع التجارية، اتحادات العمال ...)التي تملك قوة السوق .

الثاني: في مستوى تنسيق العلاقات بين الأنشطة العامة والخاصة.

ويتعاون الطرفان على تنفيذ الخطة التي تحتاج إلى بعض الأدوات المناسبة حيث يمكننا التفريق بين نوعين منها وهما[4]:

1.أدوات خارج الخطة أو القوى الخارجية المؤثرة على الخطة والتي تشتمل على أدوات التدخل الحكومية وهذه تعتبر أساس المنهج السابق.

2.أدوات القوى الداخلية للخطة التي تحتوي على الإقناع والالتزام الأدبي والأخلاقي وهو أساس هذا المنهج.

وبناءً على هذا الأسلوب فإن مناقشة عناصر الخطة يتم من قبل لجنة تسمى لجنة التحديث في فرنسا (على اعتبار أن هذا الأسلوب عملياً مطبق في فرنسا)

والتي تشتمل على ممثلين من الإدارة ، والاتحادات التجارية ومن المزارعين واتحاد المستهلكين والمؤسسات المالية وممثلين عن الحكومة والمخططين والخبراء .

ونلاحظ أن كل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية تشارك في عملية وضع الخطة كأنهم شركة واحدة.

وعلى اعتبار أن الكل رضي وشارك في وضع ومناقشة الخطة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحقيق الخطة بشكل تلقائي وذلك لأن التوقعات والتقديرات شارك فيها كافة القطاعات بالإضافة إلى أن كل وحدة من وحدات النشاط الاقتصادي أصبحت تعرف الدور الذي عليها القيام به من خلال الخطة، وهذا ما يعرف بالسيمفونية الاقتصادية في فرنسا.

وعليه فإن وجود تكتلات استثمارية تأخذ في الحسبان خطط وبرامج الوحدات الاقتصادية تساعد كثيراً على تطبيق هذا الأسلوب .

التجربة الفرنسية:

أولا: طرق التخطيط الفرنسي

يمكن تقسيم طرق التخطيط الفرنسي، بناءً على الأجهزة التي تقوم بذلك وعلى تطور عملها وبناءً على غايات ومهام هذا التخطيط، إلى قسمين أساسيين هما:

- طرق تربوية أو إرشادية
- طرق قسرية أو إلزامية

1)***الطرق التربوية والإرشادية***:

و يتكون الجانب التربوي من عمليتين متزامنتين ومترابطتين هما:

a)عملية مشابهه لبرنامج تعليم الكبار: يكون الغرض منها تعريف كبار رجال الأعمال وكبار موظفي الدولة بالطرق الحديثة في الإدارة والأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي والتخطيط ، وبهذا المعنى يكون التخطيط عبارة عن سلسلة من الندوات وورشات العمل لدراسة أساليب الإنتاج والتنظيم الصناعي والسياسات الحكومية والمنافسة الأجنبية وغير ذلك من الأمور التي تخص الإدارة الحديثة[10].

b)العملية الثانية التخطيط التأشيري: حيث يكون التخطيط مشروعاً كبيراً لدراسة أحوال السوق العامة وبحث اتجاهات تطور الاقتصاد الوطني،حيث تتم هذه العملية بإعداد جداول المدخلات والمخرجات بمشاركة جميع ممثلي المصالح المختلفة في الاقتصاد والمجتمع من أجل تحقيق هدف التخطيط التأشيري من ذلك في تحسين قاعدة المعلومات المتاحة للمشروعات الخاصة وتقليل عناصر الريبة وعدم اليقين لديهم من أجل مواجهة المستقبل[11].

و كما أشرنا سابقاً فإن إعداد الخطة يتم من خلال اشتراك عدد ضخم من ممثلي الصناعات الكبرى والخزانة العامة ومختلف الوزارات والبنوك والنقابات العمالية وأجهزة الإحصاء وبعض الخبراء من خارج الجهاز الحكومي بحيث يتوصلون إلى جملة متناسقة من التوقعات للطلب وتنبؤاته على قطاعات الاقتصاد الرئيسة.

2) ***الطرق القسرية والإلزامية (طرق تنفيذية)***

وهذا لا يعني الإلزام بالمعنى الشائع للكلمة وإنما يدل على وجود أمور أكثر من التوجيه والإرشاد في التخطيط التأشيري.

كما أن لجنة التخطيط لا تملك توجيه أوامر أو تعليمات للحكومة أو للقطاع العام، كما أنها لا تملك صلاحية استخدام الحوافز المالية لتنفيذ الخطة حيث إن وسائل تنفيذ الخطة تعتمد على جميع الوزارات، خاصة وزارة المالية.

و حول الموضوع ذاته، فإن موافقة البرلمان على الخطة لا تعني ولا تتضمن التصويت لصالح الاعتمادات المالية المطلوبة لمشروعات الأشغال العامة على سبيل المثال وأن وزارة المالية هي المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والأكثر احتكاكاً مع الجماعات الاقتصادية القوية[10].و من الأمثلة التي تثار في هذا الإطار عندما اختلفت شركة رينو مع المخططين حول إضافة طاقات إنتاجية جديدة وحول موقع هذه الطاقات، فإنها فضلت أن تتمسك بمشروعها ضاربة عرض الحائط بالخطة وحوافزها[11].

و هذا يدل على عدم فرض أمور على القطاعات الاقتصادية وإلزامهم وإنما تترك لها حرية التصرف في شؤونها المختلفة وأن القطاعات العامة والمؤممة كأنها قطاعات خاصة.

ثانيا : تطور الخطط الفرنسية:

من أجل الوقوف على فعالية التخطيط التأشيري في فرنسا والإفادة من التجربة سوف نعرض الخطتين الرابعة والسادسة بتفاصيلهما لأنهما يجسدان تبلور التخطيط الفرنسي بشكله شبه الكامل في حين أن الخطة الأولى تعتبر خطة لإعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية،أما الخطتان الثانية والثالثة فهما امتداد للخطة الأولى والخطة الخامسة تعتبر ترسيخاً للخطة الرابعة.

1- ***الخطة الرابعة (1962-1965) (الخطة المنسجمة أو الخطة المتوافقة)***

و قد بدأ العمل في إعداد هذه الخطة من أواخر عام 1959 أي خلال فترة الخطة الثالثة.

حيث بدأ الكوميسارت (CGP) بالتعاون مع مركز الإحصاء الفرنسي (INSEE) بإعداد بعض الدراسات المبدئية لعمليتي التنبؤ والجدوى ، حيث وضعت بعض التنبؤات للمتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسة كالاستهلاك والإنتاج والقوى العاملة والتجارة الدولية ....، مع تحليلات تفصيلية للصناعات الموجودة.

و قد شملت عملية التنبؤ سبعة عشر قطاعاً عام 1965 على أساس تحقيق معدلات نمو ممكنة[12].

و بالطبع فان هذه التوقعات أعطت أكثر من بديل ليتم تحقيقه بما يتفق مع مسار الاقتصاد الفرنسي.

و لتحديد الهدف الأكثر ملائمة قدمت تلك التنبؤات إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي وهو هيئة استشارية تتكون من مجموعتين من الأعضاء[12]:

1. المتخصصون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقدرة على التعليق على تلك التنبؤات
2. أعضاء معينون للتعبير عن اتجاهات الرأي العام. مثل ممثلي النقابات العمالية وأصحاب الأعمال والمزارعين والصناعات المؤممة والتنظيمات الأسرية والذين يمكنهم التعبير عن مضمونات التنبؤات وآثارها في محيط دوائرهم الاقتصادية

و قد طور هذا المجلس تلك التنبؤات وأعطى دراسات عن الاستهلاك والمعدل العام للنمو.

و يدل هذا على أهمية إشراك جميع فئات الشعب في إعداد الخطط الاقتصادية كما ذكرنا سابقاً، كما يبين الدور الاجتماعي وإدراجه كأحد عناصر الاقتصاد بشكل قوي[13].

كما أعطى هذا المجلس دراسات وقدم توصيات عن السياسات وسلط الأضواء على المشاكل المتوقعة.

كان الهدف الذي تم وضعة هو تحقيق معدل نمو في الناتج القومي بمقدار(5%) مع تحديد المهام الرئيسة التي تواجه الاقتصاد في أثناء فترة الخطة من تحديث ونمو وتوسع التجارة مع الإشارة إلى بعض المجالات ذات الاهتمام الخاص من عدم التوازن الإقليمي والإسكان وغيرها.

وبعد تلك المراحل باشرت اللجان التخطيطية بشقيها العمودية والأفقية عملها تحت إشراف الكوميسارت(CGP).

حيث بدأت اثنتان وعشرون لجنة عمودية بالتعامل مع قطاعات اقتصادية معينة كالزراعة والنقل والصلب والإسكان ، وخمس لجان أفقية بالتركيز على قطاعات عامة كنمو القوى العاملة والمشاكل الإقليمية ، فقامت بإعداد الدراسات والتقارير عنها وكان (CGP) يقوم بتجميعها ودراستها ووضع الاقتراحات وتقديمها إلى الحكومة (مارس1961)، حيث تبين أن معدل (5%) كهدف للنمو هو تقرير متشائم فتم تعديله إلى (5.5%)[12].

وبناءَ على ذلك تكون الحكومة قادرة على إعطاء التفصيلات الخاصة بالإنفاق العام والاستثمارات إلى الهيئات التخطيطية.

وبهذه الخطوة قدم الكوميسارت مسودة الخطة إلى البرلمان في مايو(1961) والذي أعطى موافقته عليها في سبتمبر(1961).

و كان من أهداف الخطة خلق أجواء مناسبة وملائمة للمنشآت والشركات، مما قلب رأساً على عقب محتوى التخطيط وجعله ملائماً أكثر لرغبات أرباب العمل وأصحاب المشروعات العامة والصناعية ، كما نجحت الحكومة في حينها من الحفاظ على نوع من التنسيق بين الفرقاء ولاسيما في موضوع تقاسم ثمار النمو المتحقق[14].

كما اهتمت الخطة الرابعة بالسياسات الإقليمية حيث تم في عام 1963 تأسيس وكالة خاصة بالسياسات الإقليمية، وكانت تدعى ب DATAR (**Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action Régionale**) والذي كان مسؤولاً عن إعداد الخطط الإقليمية للاقتصاد القومي التي كانت تنفذ في فرنسا،و الذي كان يساعد في إرشاد وتنسيق الجهود الوطنية للوكالات والأجهزة الوطنية الأخرى، وحصل DATAR أخيراً على صندوق تمويل خاص لدعم التخطيط القومي والإقليمية وتطوير البنية التحتية المحتاجة من أجل نجاح البرامج الإقليمية والتي كانت من ناحية غير مدعومة أو مغطاة من قبل ميزانيات الوكالات الأخرى،كما طور DATAR شبكة من مكاتب المعلومات خارج فرنسا لتشجيع الاستثمار داخلها[13].

وحققت الخطة الرابعة نسبة كبيرة من أهدافها رغم الصعوبات التي واجهتها والتي تشبه الصعوبات السابقة

الجدول رقم (1) نسبة الانجاز في الخطة الرابعة

القطاع	الدخل القومي	الاستثمار	الاستهلاك الخاص	الإنتاج الصناعي	الإنتاج الزراعي	الصلب	الفحم	النفط
نسبة	100	105	101	Na	-	86	84	127

الانجاز									
القطاع	الكهرباء	الغاز	الأدوات الآلية	محركات نقل		النسيج	اللحم	الحليب
نسبة الانجاز	95	92	88	93		95	94	94

المصدر: Vera Lutz [15]

كما أعادت هذه الخطة الاهتمام بالتخطيط في فرنسا بعد أن خمل خلال الخمسينيات سواء على الصعيد المحلي أو العالمي وذلك للأسباب الآتية[12]:

- كان الاقتصاد الفرنسي في بداية الستينيات أكثر انتعاشاً بدرجة تفوق بكثير ما كان عليه في بداية الخمسينيات، كما أصبحت فرنسا من كبار المنافسين في الأسواق العالمية. وفي الوقت نفسه عانت الكثير من الدول الأوربية من مشاكل اقتصادية بعد فترة الرواج التي عاشتها بعد الحرب ووجدت أنها تستطيع الاستفادة من نظام التخطيط الفرنسي.
- إن التطور المستمر في أساليب التخطيط أدى إلى وجود إمكانية لفهم الاقتصاد والتحكم فيه بطريقة دقيقة، بمعنى أن تخطيط الاقتصاد المختلط وصل إلى مستوى كونه علماً دقيقاً جداً.
- إن انكلترا بدأت تجربته على اقتصادها في الوقت نفسه.
- إن تصديق الرئيس الفرنسي على الخطة بنفسه أكسبها الكثير من الاهتمام في الأوساط السياسية.

و نظراً الاهتمام الكبير الذي ولدته هذه الخطة في مرحلة مهمة دعا لوتز Lutz للقول:

((أصبحت الخطة محل التعليق اليومي في الصحافة. وبدأت التعامل معها كأحد القضايا الرئيسة للحياة الاقتصادية والسياسية كما أنها أثرت في الرأي العام الفرنسي المثقف بدرجة كبيرة كما لو كانت ديناً جديداً)).

2- ***الخطة السادسة (1971 – 1975)***

إذا كانت الخطة الرابعة قد وضعت الشكل العام الذي يميز التخطيط الفرنسي، فان هذه الخطة ألبسته شكلاً جديداً بما يتناسب مع التطورات العالمية،و استفادت من التطور الكبير الذي حدث في العلوم لخدمة الخطة وطرق وضعها والتنبؤ بالمستقبل.

و عليه فإن مراحل إعداد الخطة سارت بطريقة إعداد الخطة الرابعة نفسها حيث كان هناك دور كبير ل (CGP) وللجان التخطيط الأخرى.

و قد استغرق الإعداد أربع سنوات وقد شمل في المجمل أكثر من (5000) شخص،و تألفت مراحل الإعداد من ثلاث مراحل:

A. المرحلة الإدارية
B. طوري الخيارات ومواصفات الخطة
C. طور تحديد الخطة

حيث بدأ الطور الأول في أوائل عام 1966 واستمر حتى أواسط 1969 والذي طرأ عليه تأخير لمدة سنة بسبب أحداث عام 1968 (اضطرابات الطلاب التي أدت إلى استقالة شارل ديغول) .

وحدد هذا الطور الشكل العام الذي ستعمل عليه لجان التخطيط، من خلال تحليل المشاكل الداخلية التي رافقت الخطة الخامسة من أجل تفاديها في هذه الخطة.

كما تم استعراض التطورات طويلة الأجل للاقتصاد بدرجة كبيرة من التفصيل والذي يؤكد على ما تم اعتماده منذ الخطة الثالثة، وذلك من أجل تامين منظور أطول للخطط المتوسطة الأجل.

وقد تم عمل مجموعة من التنبؤات المبدئية مبنية على فرضيات مختلفة تربط بين الإنتاجية والنمو السكاني من أجل الوقوف على ما يحتاجه الاقتصاد من إنتاج خلال العقدين القادمين، وبناءً عليه تم توزيع مجموعات عمل متخصصة لدراسة التطورات المحتملة في قطاعات الزراعة والإسكان والطاقة والاستهلاك[12].

وتم إجراء البحث الفني في الطور الإداري من قبل الـ(CGP) وقسمين من وزارة المالية والاقتصاد (MEF) وهما دارة التوقعات (D.P) والمعهد القومي للإحصاء والبحث الاقتصادي (I.N.S.E.E) واللذان يشاركان في إعداد الميزانية السنوية التي يجب أن تؤمن الارتباط بين سياسات التنبؤ على المدى القصير والمتوسط والتي لم تكن ناجحة تماما[7].

و طبعاً امتداداً للخطط السابقة فإن المتغيرات الاجتماعية كانت ذات أهمية في هذا الخطة حيث احتوت على أكثر من 400 ملحق يختص في مجال الإحصاءات السكانية والصحة والتعليم ومستويات المعيشة والتكلفة الاجتماعية للنمو.

و أصبح ال (CGP) مستعداً لرفع تقريره حول المشاكل التي ظهرت نتيجة الدراسات الإقليمية والمتوسطة والطويلة الأجل،و التي اعتمد في إعدادها على مجموعة من البرامج الإلكترونية التي تعتمد على قدر كبير من المعادلات والدراسات الإحصائية، بحيث يستطيع إنجاز الدراسات المستقبلية ولوضع الحلول في أثناء وقبل تنفيذ الخطة ووضع الاعتمادات والسياسات اللازمة لتحقيق الأهداف.

أما من الجانب الإقليمي فقد تم وضع نظام جديد يساعد في تحقيق تلك التطورات يدعى مشروع (SESAME).

و ذلك بالرغم من تحفظ صانعي القرار الفرنسيين حول التخطيط الإقليمي بسبب الخوف على سمعة الصناعة في باريس والمناطق الناجحة الأخرى التي قد تعيق قدرة هذه الصناعات على المنافسة الخارجية وحاجتها إلى كل المهارات الاقتصادية للحفاظ على قدرتها التنافسية الخارجية[13].

و قد وضع هذا المشروع سنة 1968 لفحص عمليات الخطة في الإطار الإقليمي، وذلك بالرغم من أن الهدف الأصلي لهذا المشروع هو لتطوير المشروعات الطويلة والمتوسطة الأجل من وجهة نظر إقليمية ، إلا أن دوره اتسع بسرعة ليقدم مجموعة من التطورات البديلة المتوقعة للاقتصاد الفرنسي حتى سنة 2000[12].

أما من الجانب المتوسط فقد سهل تطور الإحصائيات الفرنسية للحواسيب الالكترونية كما ذكرنا سابقاً بأن يعطي خطوة جديدة في اتجاه تشكيل نماذج مبرمجة على الحاسوب لاستخدامه في إعداد الخطط،و هذا البرنامج يدعى (FIFI) وهو نموذج مالي مادي.

و يعمل هذا النموذج على إعداد توقعات متوسطة الأجل وهو ذو حجم معتبر يضم بين (400 – 1600) معادلة تمكنه من إجراء توقعات تربط بين التوازنات العينية للاقتصاد مع التدفقات المالية[7].

و التنبؤات التي تم استنتاجها عام 1969 اعتماداً على هذا النموذج أظهرت صورة تشاؤمية للوضع الذي سيكون في فرنسا سنة 1975 (زيادة في عجز ميزان المدفوعات، التضخم سيبقى، معدل النمو غير كافٍ). مما دعا الأمر إلى إجراء تحليلات إضافية للسياسات المختلفة من ناحية الحساسية وعدم التأكد والتي أظهرت قدرة الخطة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

و قد اعتبر النموذج FIFI غير كاف لوصف الاقتصاد بدقة، مما دعا إلى تطويره بالنموذج التابع له (FIFITOF) الذي شمل على علاقات أكثر تختص بالميدان النقدي والاجتماعي والتي تظهر التحسينات الضرورية

لوضع تخطيط متطور،و بحيث يشكل هذا البرنامج مع البرنامج (REGINA) (مشروعاً متكاملاً بحيث يتم الجمع فيه بين التخطيط والأبعاد الإقليمية والاجتماعية للنشاط الاقتصادي في فرنسا[12]).

و بعدها جاء طور الخيارات الذي امتد من خريف 1969 إلى صيف 1970 والذي شمل عمل لجان التخطيط عن الحلول للمشاكل التي ظهرت نتيجة الدراسات التي تمت في الطور الإداري لعام 1975.

و قد رفعت لجان التخطيط تقريرها في مطلع العام 1970 ومنها قامت مفوضية التخطيط العام (CGP) برفع تقريرها حول الخيارات،حيث اختارت ثلاثة معدلات للنمو (6.5،6.0،5.5 بالمائة بالسنة) والذي سلم للحكومة ومنه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

و من ثم جاء طور تحديد الخطة الذي امتد من خريف 1970 إلى صيف 1971 والذي عنده تم عمل تفصيل الخطة.

حيث قامت اللجان الشاقولية بإعداد دراسات وتنبؤات تفصيلية لكل فرع على حدة على أساس تقرير الخيارات وقدمت الطرق الأكثر ايجابية لخلق الظروف المناسبة لتحقيقها.

كما عملت هذه اللجان في القطاع الخاص كتجمعات اقتصادية كبيرة، وذلك من أجل توزيع المهام بين الشركات.

و قامت اللجان الأفقية بوظيفة تركيبية لما قامت به اللجان الشاقولية،و بعد هذا تم إعداد التقرير النهائي للتخطيط من قبل (C.G.P) من أجل تحويله إلى الحكومة ومن ثم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأخيراً إلى البرلمان من أجل المصادقة علية كدليل للسياسة الاقتصادية، بحيث لا تكون الخطة قانونا بالمعنى المألوف للكلمة.

و نلاحظ في ختام هذه الخطة أن هناك عناصر جديدة أدخلت إليها بالمقارنة مع سابقاتها مثل إعادة تركيب لجان التخطيط والمشاركة الأكبر للإدارة (وزارة الاقتصاد والمالية) والاهتمام الذي أعطي للدراسات الطويلة الأجل والتحسين الكبير في أساليب التخطيط.

و من الجدير بالذكر أنه في أثناء عملية صياغة الخطة أجريت تعديلات كثيرة، مثلاً نتيجة الاستبيان الذي تم إكماله خلال طور الخيارات بواسطة اللجان الشاقولية والذي وفر تقديرات حول والمدخلات والاستثمارات والتوظيف وغيرها ، بالإضافة إلى أنه بعد إجراء فحوصات التوافق لتقديرات القطاع وفر التجميع فحصاً على التقديرات الكلية الأصلية ونتج من ذلك خطة ممكنة ومتجانسة[7].

الاستنتاجات:

1. إن أسلوب التخطيط التأشيري هو أسلوب علمي يواكب التطورات الاقتصادية دون إغفال الجانب الاجتماعي
2. إنه أسلوب مدعم بنظريات اقتصادية علمية تشكل أساسه النظري والتي عملت على تطويره بحيث ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية
3. يعتمد هذا الأسلوب على طرق تربوية وإرشادية بالإضافة إلى الطرق القسرية والإلزامية بما يخدم المصلحة العامة

4. يلزم لإعداد الخطة عدد كبير من الأجهزة المختصة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية المتعاونة مع بعضها للوصول إلى أفضل الحلول واستخدام التطورات التكنولوجية الحديثة بما يخدم إعداد الخطة والحصول على أدق النتائج

المقترحات:

1.الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال، خاصة الجانب العملي وملاءمته مع الاقتصاد الوطني

2.تطوير قدرات العاملين في مجال التخطيط من خلال الدورات والندوات التي تساعد على تطبيق هذا الأسلوب وإيجاد أجهزة مساعدة مختصة تعمل على تقديم المعلومات الأكثر دقة، خاصة في مجال الإحصاء والمعلوماتية وطرق جمع المعلومات

3.تطوير البرامج الالكترونية واعتماداً على البرامج السابقة، بحيث تصبح ملائمة ومنسجمة مع طبيعة الاقتصاد الوطني ومواكبة للتطورات الاقتصادية الجديدة

4.نشر التوعية بين الشركات الخاصة حول هذا الأسلوب وفائدته التي تعود على الاقتصاد وعليهم من خلال تفعيل دور الغرف التجارية والصناعية وغيرها

5.إيجاد لجان مشتركة بين جميع القطاعات الاقتصادية المشتركة في العملية الاقتصادية من أجل توفير المعلومات الأكثر دقة والوصول إلى أهداف مشتركة

6.إيجاد شبكة خاصة لتوفير المعلومات الاقتصادية حول حالة السوق ومستقبلة وضمان إيصالها لجميع الشركاء في العملية الاقتصادية

المراجع:

1) عمر، حسين. *التخطيط الاقتصادي والتخطيط التأشيري في نظام اقتصاد السوق الحر*،الطبعة الأولى،دار الفكر العربي،القاهرة،1998، 317 .

2) النيال، عبد القادر.*التخطيط وآليات السوق*، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية عشر،دمشق، 1999، 429-448.

3)جلال، مراد محمد. *تعقيب على محاضرة التخطيط وآليات السوق*، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية عشر،دمشق،1999، 449-452.

4)حنفي، محمد ناظم. *اقتصاديات السوق والتخطيط التأشيري*، هيئة تخطيط الدولة،دمشق،1999، 1-41 .

5) زردق ، أحمد عبد الرحيم.*التخطيط الاقتصادي (النظرية والأساليب)*،الطبعة الثالثة،المكتبة القانونية،القاهرة،2000، 301 .

6)علام،سعد طه.*التخطيط مع حرية السوق*،الطبعة الأولى،دار طيبة،القاهرة،2003، 231.

7) TURNER, R.K; COLLIS, C.*The economic of planning*, English language book society and (9 Macmillan, London 1976, 57.

8) HE, H. *French indicative planning,* 4/12/2005, < www.econ.umn.edu/~hhe/ TEACHING/Econ 4337/French economy>

9) LAL, A.N.*Economic of development and planning*, second edition, 1993, 7-37.

10) أمير، عريان ألفونس.*التخطيط التأشيري (المفهوم- التجارب المقارنة – التقييم)*،النشرة الاقتصادية (بنك مصر)، العدد الأول والثاني ، القاهرة ، 2001، 56-85.

11) العيسوي،إبراهيم. *من تجارب التخطيط: بين الإلزام والتأشير مع الإشارة للخبرة الفرنسية في التخطيط التأشيري*، العهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، 1-7 .

12) روجر،أ.ب. ديفيد،ك.و.*التخطيط الاقتصادي على المستوى الجمعي*، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، 1994 ، 221.

13) WATKING,T.Regional policy in France, 3 / 5 / 2006, <www.sjsu.edu/faculty /watkings/francereg.htm>

14) لطفي،عامر. *الاقتصاديات الست الأغنى في العالم*، الطبعة الأولى، دار الرضى للنشر،2003، 234.

15) LUTZ,V.*Central planning for market economic : an anlysis of france: the theory of experiment*, Harlow English long man, institute of economic affairs,London, 1969, 314.